الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة السابعة
المعقودة يوم الثلاثاء
٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩
الساعة ١٦/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
0 1979
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس: السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.7
30 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى :

Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

79-57194

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٣٥

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/34/11 و Add.1)

١ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات) : قال ردا على أسئلة أثارها ممثل غانا ، على وجه الخصوص ، أن حساب الانصبة المقررة على الدول الأعضاء لم يتم على أساس الرقم الخاص بالدخل الفردى وانما على أساس الرقم الخاص بالدخل القومي الذى قدمته كل دولة من الدول الأعضاء . وذكر ان الرقم الخاص بالدخل الفردى لا يستخدم الا في حساب الصيغة التي تمنح خصما للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض ، وهي الصيغة التي عدلت ، كما يتبين من التقرير (A/34/11 و Add.1)، لتوفير مزيد من الخصم للبلدان الفقيرة . وأضاف أن المبدأ الذى يكمن وراء جدول الأنصبة المقررة ما زال هو قدرة كل بلد على الدفع .

٢ - السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) : قال ان وفد بلده فوجئ بأن مساهمة بلده كما جاءت في جدول الأنصبة الجديد المقترح للفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ قد زادت زيادة غير متوقعة وغير منصفة بنسبة ٤٥ في المائة بالنسبة لما كانت عليه في جدول الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، وذكر أن هذه المساهمة تبلغ خمسة أمثال ما كانت عليه في جدول عام ١٩٧٠ . وأضاف ان النسب المقترحة تخالف المبدأ الأساسي الذى أقرته الجمعية العامة وهو القدرة على الدفع ، وان من الواضح انه لم يراع فيها التفاوت المستمر بين اقتصاديات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وذكر انه ينبغي تذكر ان الدخل الفردى ليس مؤشرا حقيقيا للقوة الاقتصادية لأى بلد ، وان هذا المعيار طبق خاصة على البلدان النامية المنتجة للنفط التي ارتفعت انصبتها ارتفاعا كبيرا جدا في الجدول الجديد المقترح برغم استمرار حاجتها الى الاستثمار الضخم في هياكلها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وفي الخدمات . واضاف أن ثمة مشكلة عملية ترتبت على التخفيض الشديد في نصيب جمهورية الصين الشعبية ، ولكن هذا العبء لا ينبغي القاؤه على البلدان النامية . وقال ان وفد بلده يؤيد في هذا الصدد الآراء المستقلة التي أعرب عنها السيد ماروتو والسيد شبيب كما وردت في الفصل العاشر من تقرير اللجنة .

٣ - وذكر ان حكومته وان كانت تعارض الزيادة غير العادلة في نصيبها ، لن تتهرب من مسؤوليتها المالية ، وأعرب عن أمله في ان تكون الأنصبة في المستقبل أكثر عدلا وأكثر التزاما بتوجيهات الجمعية العامة وارشاداتها . وقال انه يود أن يوضح أن بلده يخصص نسبة عالية من دخله القومي للمساهمة في تمويل البرامج التي تفيد البلدان النامية ، وهي سياسة يمكن ان تتأثر تأثرا عكسيا بمثل هذه الزيادات غير الواقعية التي لا مبرر لها في مساهمة بلده في ميزانية الأمم المتحدة .

٤ - السيد اكسوى (تركيا) : قال ان هناك حاجة الى توزيع الثروة المادية في العالم توزيعا عادلا حتى يستطيع الجميع ان يتمتعوا بالحقوق نفسها ، وان هناك ، قياسا على ذلك ، حاجة للمشاركة العادلة في عبء تمويل الأمم المتحدة . وذكر أن التوصل الى جدول مرن للأنصبة المقررة

مشكلة صعبة ، وأن من الواضح انه يستحيل ارضاء جميع البلدان . وأضاف أن تركيا وان كانت قد استفادت من الصيغة التي تمنح خصما للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض ، ترى أن نصيبها كان سيصبح اكثر انخفاضا لو أخذت في الاعتبار جميع البيانات التي قدمتها . وأضاف أن تركيا بلد نام أحرز بعض التقدم في عدد من المجالات ، ولكن ليس في جميع المجالات . وقال ان بلده يفضل أن تكون فترة الأساس أطول ، تجنبا لاعطاء وزن مبالغ فيه للتحسنات القصيرة الأجل . ثم أضاف أنه لا يغيب عن الاذهان أن البلدان النامية تحتاج الى الاستثمار المكثف في التنمية ، وأن ما يعوقها هو قلة مواردها من القطع الأجنبي ، والمصاعب التي تواجهها في موازين مدفوعاتها ، ووطأة التزاماتها الدولية ومنها النصيب المقرر للأمم المتحدة . وقال انه ينبغي ان تؤخذ جميع جوانب عملية التنمية في الاعتبار عند حساب جدول الأنصبة المقررة .

٥ - السيد سعيد (تشيكوسلوفاكيا) : قال ان لجنة الاشتراكات وفقت في النهوض بمهمتها وأظهرت أقصى قدر من الموضوعية بأخذها في الاعتبار الظروف الخاصة لكل بلد . وذكر ان الجدول الجديد للأنصبة أعد باستخدام الطرق المعترف بها عموما ، وأخذ في الاعتبار المشكلات الخاصة بأقل البلدان نموا ، وبخاصة البلدان ذات الدخل الفردى المنخفض ، والمتطلبات التي وردت في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة . وأضاف أن وفده ، لهذا السبب ، سوف يؤيد توصيات اللجنة .

٦ - ومضى قائلا ان وفد بلده يؤيد الرأى القائل بأن المادة ٤ ١ من الميثاق لا تنطبق على النفقات الخاصة بعمليات صيانة السلم . وأضاف ان الفصل السابع من الميثاق يغطي هذه العمليات تماما ، وأن وفد بلده سوف يقاوم كل محاولة لتفسير الميثاق تفسيرا مختلفا .

٧ - وقال ، أخيرا ، أنه يود أن يوجه الاهتمام الى انتهاك مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تشكيل لجنة الاشتراكات . وأضاف ان مجموعة البلدان الاشتراكية وافقت على ما تم اخيرا من زيادة في عدد أعضاء اللجنة ، بشرط ان تستفيد المجموعات الاقليمية الخمس كلها ، وعلى قدم المساواة ، من هذا التغيير . وقال ان تشكيل اللجنة لم يعد عادلا لأن هذا الشرط لم يراع .

٨ - السيد روحين (أفغانستان) : قال ان وفد بلده راض بوجه عام عن الجدول الجديد المقترح للأنصبة ، والذى حاول أن يأخذ في الاعتبار المشكلات المالية والاقتصادية الخاصة بالبلدان النامية ، وبخاصة البلدان ذات الدخل الفردى المنخفض . على انه أضاف ان القدرة النظرية على الدفع ليست معيارا محددا وينبغي التمييز بينها وبين القدرة الفعلية على الدفع ، وهي ما يراه وفد بلده معيارا أكثر واقعية وأكثر فاعلية . وذكر ان وفد بلده يؤيد الاجراء الذى ورد شرحه في الفقرة ٢٣ من تقرير اللجنة (A/34/11) والذى يقضي بمنح خصم اضافي للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض عن طريق زيادة الحد الاقصى لنسبة الاعفاء من ٧٠ الى ٧٥ في المائة . وذكر ان البلدان النامية عانت كثيرا من الحالة الاقتصادية الصعبة التي تسود العالم في الوقت الحاضر ، وانها تعاني مصاعب

خطيرة بسبب الزيادة الكبيرة في ميزانية الأمم المتحدة ، وبسبب النظام الاقتصادي العالمي غير العادل بوجه عام . وأضاف ان البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية المتضررة جغرافيا كانت أشد البلدان تأثرا ، ومن ثم ينبغي ان تلقى القدر الأكبر من الرعاية .

٩ - السيد كروم (هولندا) : قال ان بلده أعرب في مناسبات عديدة خلال السنوات الأخيرة عن عدم اقتناعه باتجاه انصبته نحو الزيادة . وذكر ان الجدول الجديد المقترح للانصبة يظهر زيادة جديدة قدرها ١٥ في المائة في نصيب هولندا ، وهي أيضا زيادة غير مصحوبة بأي تفسير من لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بمناهجها أو بأي مبرر خاص لهذه الزيادة . واضاف ان بعض الزيادة المقترحة يمكن ان يعزى الى الخفض المقترح في نصيب جمهورية الصين الشعبية ، وهو أمر يوافق عليه وفد بلده ، ولو أنه كان يفضل ان يتم تنفيذ هذا الخفض بتدريج أكثر . وذكر انه لا يستطيع ان يفهم ، مع وجود فترة أساس طويلة نسبيا مدتها سبع سنوات ومع ما تتجه الى تحقيقه من تسوية للتغييرات الحادة التي تحدث في المدى القصير ، كيف يمكن تبرير زيادة نصيب هولندا بنسبة ١٥ في المائة خلال سنتين اثنتين . واضاف ان وفد بلده سوف يطلب ، لهذا السبب ، معلومات اضافية وحججا مقنعة لتبرير الزيادة المقترحة قبل ان يكون في وضع يمكنه من تأييد الجدول الجديد .

١٠ - السيدة ديريه (فرنسا) : قالت ان وفد بلدها يوافق على الرأي القائل بانه لا ينبغي للجنة الخامسة ان تجعل من نفسها بديلا للجنة الاشتراكات ، وان تكرر عمل هذه اللجنة .

١١ - وقالت ان تحديد أنصبة الدول الاعضاء على أساس قدرتها على الدفع قاعدة اساسية ينبغي تطبيقها تطبيقا كاملا . وذكرت ان الفقرة ٤ (ب) من قرار الجمعية العامة ٣١/٩٥ "ألف" توضح ان تخفيف ما يقوم من فوارق شاسعة في الأنصبة المقررة بين جدولين متتاليين ينبغي الا يحيد عن ذلك المبدأ . وذكرت ان الجدول الجديد للانصبة المقررة يزيد الخصم المقرر لأفقر البلدان ، وهي البلدان التي يقل فيها الدخل الفردي عن ٥٠٠ دولار في السنة . واضافت ان انصبة بعض البلدان النامية زادت بالفعل ، ولكن هذه الحقيقة ينبغي ان تكون موضع ترحيب لانها تدل على زيادة في الدخل القومي لهذه البلدان ، وهي الغرض الأساسي للتنمية .

١٢ - وقالت ان وفد بلدها وان كان لا يعترض على التبرير المقدم لخفض نصيب الصين ، يؤسفه ان تكلفة هذا الخفض وتكلفة منح مزيد من الخصم لأفقر البلدان يجب ان يتحملهما عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو ، ومنها فرنسا . واضافت ان الزيادة المقترحة في نصيب فرنسا عبء ثقيل ، لا سيما ان فرنسا أخذت تزيد تبرعاتها لبعض الهيئات ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقالت ان وفد بلدها تساوره ، في هذا الصدد ، نفس المخاوف التي أعرب عنها ممثلوا استراليا واسبانيا وهولندا ، ولكنها أضافت انها بروح الرغبة في التوفيق لن تعارض الجدول الجديد للأنصبة المقررة .

١٣ - السيد أندرسون (استراليا) : أيد المبادئ التي وضعتها لجنة الاشتراكات في الفقرة ٥ من تقريرها (A/34/11) ، كما أيد استخدام فترة قياس مدتها سبع سنوات ، حتى تؤخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل زيادة الدخول القومية ، والحاجة الى بناء الهياكل الأساسية ، وذكر انه لا ينبغي التسرع في تغيير هذه الفترة او تغييرها على فترات متقاربة .

١٤ - وقال ان استراليا تقبل الصيغة الجديدة الخاصة بالبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض كما وردت في الفصل الرابع من التقرير ، وان كان معناها ان تدفع الدول الأعضاء الاثنتان والاربعون التي يزيد دخل الفرد فيها على ١٨٠٠ دولار ٧٩٫٩٧ في المائة من مجموع نفقات المنظمة . وذكر ان الجزء الأكبر من هذه الزيادة ناشئ عن قرار الصين بأن تقدم لأول مرة احصائيات عن دخلها القومي ، وانه لم يكن هناك مفر من ان تدفع بعض البلدان الاخرى انصبة اكبر . وذكر ان استراليا تعتقد انه لا ينبغي ان يوضع حد أدنى للاشتراكات التي يدفعها الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، وان المبادئ الخاصة بتحديد الاشتراكات ينبغي ان تطبق في جميع الحالات .

١٥ - وقال انه سبق لوفد بلده ان طلب بيانات اضافية عن طريق حساب الانصبة المقررة ، لأن النصيب المقرر لاستراليا ارتفع بنسبة تزيد كثيرا على نسبة ارتفاع نصيب أى بلد آخر في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى . وذكر انه تبين بالبحث أن الزيادة الكبيرة غير المتوقعة ناشئة عن استخدام احصائيات السنة المالية عند تقدير اشتراك استراليا ، على حين تستخدم ارقام في السنة التقويمية بالنسبة لمعظم البلدان الأخرى . واضاف ان الامم المتحدة طلبت الى استراليا تقديم بيانات السنة المالية ، وان بلده قام بذلك على افتراض ان الامم المتحدة ستضطلع بعمليات اعادة الحساب اللازمة لضمان امكان المقارنة بين البيانات ، ولكن هذه التسوية لم تتم . وقال انه لو كان في استطاعة استراليا ان تراجع هذه البيانات قبل اجتماع لجنة الاشتراكات لكان في امكانها توضيح الخطأ . واضاف ان استراليا ليست في الواقع البلد الوحيد الذى استخدمت بالنسبة له بيانات السنة المالية بدلا من بيانات السنة التقويمية ، وانها ، لهذا ، ليست البلد الوحيد الذى لديه شكوى مشروعة تتعلق بهذه الأرقام . وقال ان قصور لجنة الاشتراكات عن ان تكون اكثر علانية فيما يتعلق بما لديها من البيانات الاحصائية هو مثار قلق لدى البلدان غير الممثلة في اللجنة .

١٦ - وقال انه لا جدال في أن النصيب المقرر لاستراليا غير سليم ، وأن وفد بلده لا يستطيع ، لهذا السبب ، تأييد توصيات لجنة الاشتراكات . وأضاف انه يود ان تعامل استراليا بنفس الطريقة التي تعامل بها البلدان المماثلة الاخرى ، وانه يعتقد ان لجنة الاشتراكات سوف تكون ، وقد أصبح الخطأ واضحا الآن ، راغبة في مراعاة الاتساق في تطبيق القواعد والسياسات التي وضعتها هي نفسها . وأعرب عن ثقته في أن الأمر سوف يحال مرة أخرى الى اللجنة لكي تنظر في كيفية تصحيح الخطأ .

١٧ - وقال انه يقترح ما يلي تجنبا لحدوث مشكلات مماثلة في المستقبل : (أ) ينبغي تنقيح الطلب الذى يرسل الى البلدان للحصول على معلومات كي يكون من الواضح تماما ان المطلوب

(السيد أندرسون ، استراليا)

هو البيانات الخاصة بالسنة التقويمية ، (ب) يجب ان يطلب من البلدان التي لا تجمع بياناتها على أساس السنة المالية ان تقدم تقديرات محسوبة على أساس السنوات التقويمية ؛ (ج) يجب ان تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بتحويل البيانات التي لم تجمع على أساس السنة التقويمية ، بأفضل طريقة ممكنة ، بحيث تغطي السنوات التقويمية (د) يجب ان يعطى كل بلد نسخة من صحيفة البيانات الخاصة به قبل جلسة لجنة الاشتراكات التي سينظر فيها في نصيبه المقرر ، حتى يمكن تصحيح أية أخطاء ؛ (هـ) ينبغي ان تتوسع اللجنة فيما درجت عليه من بيان قيمة المبالغ المحولة من البلدان ذات الدخل الفردى المنخفض ، وذلك بنشر جدول يبين الأرقام الكلية الخاصة بجميع التحويلات (لا البيانات الخاصة بكل بلد على حدة) ؛ (و) ينبغي ان تنشر اللجنة بيانات عن عدد البلدان التي تتلقى هذه التحويلات ، وعن مجموع انصبتها " الأصلية " ؛ (ز) ينبغي ان تقدم اللجنة الى كل بلد تفسيرا لأية زيادة أو نقص في نصيبه متى كانت درجة هذه الزيادة أو هذا النقص عالية بدرجة ملحوظة ، سواء في ذاتها أو بالنسبة الى الزيادة أو النقص في أنصبة البلدان الأخرى المماثلة .

١٨ - السيد أوكيبو (كينيا) : قال ان الجدول المقترح للأنصبة المقررة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ أكثر توازنا وأكثر اعتدالا نسبيا فيما انطوى عليه من زيادات من الجدول الذى قدم قبله بثلاث سنوات . لكنه اضاف ان من الواضح ان المعايير المستخدمة حاليا كأساس لحساب اشتراكات الدول ليست كافية . وذكر انه ينبغي دراسة العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس القدرة على الدفع دراسة شاملة ، وانه يجب توزيع الزيادات توزيعا عادلا بحيث يقسم العبء المالي للمنظمة بانصاف . واضاف ان الدخل الفردى في الدولة العضو يجب ان يكون أحد المقاييس الرئيسية لقدرة حكومتها على الدفع .

١٩ - واستطرد قائلا ان وفد بلده يدرك وجاهة الحجة القائلة بأن بلدا متقدما من الناحية الصناعية لم يزد اجمالي دخله القومي زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ليس ، عند المقارنة ، في فقر بلد تمام زاد اجمالي دخله القومي زيادة ملحوظة في الفترة نفسها . وذكر ان البلد المتقدم صناعيا له ميزة الثروة المتراكمة المتمثلة في قاعدة اقتصادية اكثر رسوخا ، وهيكل أساسي اقتصادى أفضل ، مع نظام أكثر تطورا للسوق الوطنية ، واستفادة من نظام اقتصادى دولي للأسعار يحابي البلدان الصناعية في معاملاتها مع البلدان النامية . وذكر ، من ناحية أخرى ، ان البلد النامي قد يكون لديه الحزم والرغبة في تحسين اقتصاده ، ولكنه لا يملك البنية المتطورة التي ترتبط عادة بسنوات الرخاء الاستعمارى .

٢٠ - وذكر أنه اقترح في لجنة الاشتراكات أن تتحمل الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن من عبء الميزانية العادية ما يتكافأ ومسؤوليات ممارستها لحق الاعتراض ، وحذر من هذا النهج . على أنه أوضح أن وفد بلده لا مانع لديه من النظر في دراسة تعدها لجنة الاشتراكات عما اذا كان ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يتحملوا مسؤوليات أكبر وأن يدفعوا ، لهذا السبب ، اشتراكات أعلى مما تدفعه الدول الاخرى غير الأعضاء في مجلس الأمن .

(السيد أوكيبيو ، كينيا)

٢١ - وأردف قائلا ان وفد بلده يسرّه أن يلاحظ أن اللجنة أوصت بزيادة في الأنصبة المقررة لـ ٣٩ دولة ، وبخفض في الأنصبة المقررة لـ ١٥ دولة ، وذلك بالقياس الى جدول الأنصبة في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وذكر أن وفد بلده أيّد أيضا المقرر الخاص باستخدام الاحصائيات التي قدمتها الحكومة الصينية في حساب الجدول الجديد للأنصبة المقررة . كما قال انه ينبغي شكر الحكومة الصينية على ما عرضته من أن تتحمّل على مدى السنوات الثلاث القادمة قسطا كبيرا من الزيادة التي كانت البلدان النامية ، لولا هذا العرض ، ستتحملها نتيجة للتغيير في نسبة النصيب المقرر للصين .

٢٢ - ومضى قائلا إن وفد بلده يتفق مع اللجنة في أنه من الصعب في بعض الحالات تقليل حدّة الزيادة في الأنصبة المقررة بين الجدولين المتتاليين نظرا للنمو السريع في الدخل القومي للدول الأعضاء المعنية . وأضاف أن كثيرا من الأنصبة المقررة تتفق في الواقع اتفاقا شديدا جدا والحقائق الاقتصادية الراهنة . وقال ان وفد بلده يسرّه أن يلاحظ أن ٧٠ بلدا ، مقابل ٦٧ بلدا في الوقت الحاضر ، ستدفع نصيبا أدنى نسبته ٠,٠١ في المائة . كما أنه يؤيّد استخدام فترة أساس مدتها سبع سنوات مادام في ذلك تخفيف لضروب التفاوت الشاسع في نسب الأنصبة المقررة ، وهو ما أثار الشكوى في السنوات السابقة ، وبخاصة من جانب البلدان التي ارتفع دخلها الوطني ارتفاعا سريعا .

٢٣ - السيد موريرا جارسيا (البرازيل) : قال ان وفد بلده يقبل العمل الوسط الذى توصّلت اليه لجنة الاشتراكات بشأن فترة السنوات السبع باعتباره حلاّ عادلا ، ولكنه يود أن تواصل اللجنة مناقشاتها بغية توضيح العوامل الكثيرة التي يستند اليها في تقرير تلك القاعدة الاحصائية . وأضاف أن وفد بلده يرحّب بأى تقرير أكثر تفصيلا حول الموضوع تقدمه اللجنة في الدورة التالية .

٢٤ - ومضى قائلا فيما يتعلّق بمسألة الصيغة التي تمنح خصما للبلدان ذات الدخول الفردية المنخفضة ، أنه عندما حدّد الحد الأقصى للدخل الفردى بمبلغ ١٠٠٠ دولار في عام ١٩٤٧ ، لم يكن هناك الاّ بلدان اثنان يتجاوز فيهما الدخل الفردى هذا المستوى . أمّا الآن فان هناك ٣٨ بلدا يتجاوز المستوى الذى تحدّد في سنة ١٩٧٦ وهو ١٨٠٠ دولار . وذكر أن الخصم الذى تمنحه الصيغة تدريجي ، ومن ثمّ فان تطبيقه من مستوى لم يصحّح لمراعاة التضخم يضرّ بعدد متزايد من البلدان التي تقترب دخولها من المستوى المقرر للدخل الفردى . وأضاف أنه ينبغي للجنة الاشتراكات أن تقوم بعملية حساب جديد للصيغة بحيث تجعل الخصم كما أريد له أصلا أن يكون : صيغة لمنع المفارقات في الأنصبة المقررة الناجمة عن استخدام التقديرات المقارنة للدخل الوطني . وقال ان تطوير قيم الصيغة بحيث تأخذ في الاعتبار آثار التضخم على مدى الثلاثين سنة الماضية سيكون وسيلة عادلة للبدء في رفع الظلم المحتمل الكامن في استخدام احصائيات الدخل الوطني بدون مراجعة ؛ وعندئذ يبدأ الخصم الممنوح من رقم أعلى ، وتصبح النسبة المئوية الممنوحة للبلدان التي تستفيد أصلا من الخصم أعلى كثيرا . وأضاف أن فئات الدخل الفردى الست الواردة في الجداول ١ و ٢ و ٣ بالتقرير تستحق التطوير كذلك ، لأنها تستخدم منذ أكثر من عشر سنوات ، وأصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب التضخم العالمي .

(السيد موريرا جارسيا ، البرازيل)

٢٥ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يتفق مع لجنة الاشتراكات في أن مسألة الاحتفاظ بحد أقصى مقداره ٢٥ في المائة لاشتراك أي بلد ، ومسألة وضع حد أدنى لاشتراك الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، لا تدخلان في اختصاص اللجنة التي لا يجوز لها أن تبحثهما الا بتوصية صريحة من الجمعية العامة . وذكر أن وفد بلده ، وقد أوضح هذا ، لن يعارض في مناقشة الجمعية العامة لهذين الموضوعين .

٢٦ - وأضاف قائلا ان جدول الأنصبة المقرر المقترح حاليا ليس على وجه التأكيد خاليا من الشوائب ، ولكن وفد بلده مقتنع بأنه يمثل خير النتائج التي يمكن أن تتوصل اليها لجنة الاشتراكات في حدود الاختصاصات الحالية للجنة ، وأنه سوف يصوت مؤيدا لاعتماده . على أنه أضاف أن وفد بلده يود أن يقترح أن توعز اللجنة الخامسة الى لجنة الاشتراكات أن تدرس ، في دورتها القادمة ، وسائل جديدة لضمان ألا تكون هناك زيادات حادة من جدول الى الجدول الذي يليه ، وأن يؤخذ التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الاعتبار بدرجة كافية عند وضع الجدول ، وأن تطور صيغة الخصم تطويرا سليما بحيث تأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للدولار عندما وضعت هذه الصيغة لأول مرة ، وأن تضع اللجنة في الحسبان النظم الوطنية المختلفة التي يؤخذ بها لمراعاة التضخم وتأثير هذه النظم على الاحصائيات الوطنية . وأضاف أنه اذا قامت لجنة الاشتراكات باعداد تقرير يحتوي على ماتتوصل اليه من نتائج فعندئذ تستطيع الجمعية العامة أن تنظر في دورتها التالية في مدى ضرورة توسيع مهمة اللجنة واختصاصاتها بحيث تتمكن من وضع جدول أكثر عدالة للأنصبة المقررة . وذكر أن اللجنة الخامسة تستطيع أن تستعرض اختصاصات لجنة الاشتراكات بغرض اعطائها تعليمات جديدة وأوفى فيما يتعلق بالمسائل التي أثيرت خلال الأيام القليلة الماضية .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨